



المراسلة رقم 113 / 2019

تونس في 30 جانفي 2019

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد وزير النقل على معنى الفصلين 96 من الدستور و 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضوع: وضعية ضباط البحرية التجارية للدورة الثانية عشر بالأكاديمية البحرية فرع الأستاذية في التكنولوجيا

سيدي الوزير، سلاما واحتراما،

بلغتني الشكاية الآتية: " نحن ضباط البحرية التجارية للدورة الثانية عشر بالأكاديمية البحرية فرع الأستاذية في التكنولوجيا لم نجد من وزارة النقل إلا الصمت و الامبالاة.

يوم 2014/08/18 اخترنا الاندماج بالأكاديمية البحرية بمنزل بورقيبة و ذلك بعد مناظرة هدفت إلى توظيف ضباط في إختصاص سطح السفينة و المحركات نظمتها وزارة الدفاع الوطني لفائدة وزارة النقل.

يوم 2018/06/28 و بعد إتمام أربع سنوات من التكوين الأكاديمي المتعدد الإختصاصات و المعتمد دوليا و الذي تنظمه العديد من الإتفاقيات الدولية، و بعد الحصول على شهادة ملازم من الرتبة الثانية للبحرية التجارية، شهادة ربان من الرتبة الثانية للبحرية التجارية و شهادة الأستاذية في التكنولوجيا ، وجدنا أنفسنا في بحر البطالة المظلم. ظلت كل المساعي التي بذلناها و كل الطلبات و الحلول التي أقترحناها حبرا على ورق و يبدو أن مصير ضباط البحرية التجارية شأن لا



يعني وزارة الإشراف فمنهم و للأسف من قال لنا بالحرف الواحد " ياخي أنتم تنجموا تخدموا في البحر!!" و مغلب زيارتنا إلى الوزارة لم تتمكن فيها من مقابلة المسؤول عن ديوان البحرية التجارية و رجال البحر".

الرجاء التفضل بتوضيح وضعية ضباط البحرية التجارية للدورة الثانية عشر بالأكاديمية البحرية فرع الأستاذية في التكنولوجيا

سيدي الوزير نذكركم بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدي الوزير أرقى عبارات التقدير.

ياسين العياري
مجلس نواب الشعب
ياسين العياري

النائب ياسين

من وزير النقل
إلى عناية السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي.
المرجع: مراسلتكم عدد 368 بتاريخ 12 فيفري 2019.
المصاحب: 01.

تبعاً لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، يشرفني بأن أوافيكم صعبة هذا
بإجابة وزارة النقل على السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد ياسين العياري
بخصوص " وضعية ضباط البحرية التجارية للدورة الثانية عشرة بالأكاديمية البحرية
فرع الأستاذية في التكنولوجيا".

هذا وتبقى مصالح وزارة النقل على ذمة السيد النائب لتقديم أية إيضاحات
يطلبها في الغرض.

والسلام

وزير النقل
هشام بن أحمد



رد وزارة النقل على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب السيد ياسين العياري
مرجع الإحالة	عدد 368 بتاريخ 12 فيفري 2019.
نص السؤال	<p>وضعية ضباط البحرية التجارية للدورة الثانية عشر بالأكاديمية البحرية فرع الأستاذية في التكنولوجيا:</p> <p>بلغتني الشكاية الاتية: " نحن ضباط البحرية التجارية للدورة الثانية عشر بالأكاديمية البحرية فرع الأستاذية في التكنولوجيا لم نجد من وزارة النقل إلا الصمت واللامبالاة.</p> <p>يوم 2014/08/18 اخترنا الاندماج بالأكاديمية البحرية بمنزل بورقيبة وذلك بعد مناظرة هدفت الى توظيف ضباط في اختصاص سطح السفينة والمحركات نظمتها وزارة الدفاع الوطني لفائدة وزارة النقل.</p> <p>يوم 2018/06/28 وبعد إتمام أربع سنوات من التكوين الأكاديمي المتعدد الاختصاصات والمعتمد دوليا والذي تنظمه العديد من الاتفاقيات الدولية، وبعد الحصول على شهادة ملازم من الرتبة الثانية للبحرية التجارية، شهادة ربان من الرتبة الثانية للبحرية التجارية وشهادة الأستاذية في التكنولوجيا، وجدنا أنفسنا في بحر البطالة المظلم. ظلت كل المساعي التي بذلناها وكل الطلبات والحلول التي اقترحناها حبرا على ورق ويبدو أن مصير ضباط البحرية التجارية شأن لا يعني وزارة الإشراف، فمنهم وللأسف من قال لنا بالحرف الواحد "يا خي أنتم تتجمعوا تخدموا في البحر" وأغلب زيارتنا الى الوزارة لم نتمكن فيها من مقابلة المسؤول عن ديوان البحرية التجارية ورجال البحر"</p> <p>الرجاء التفضل بتوضيح وضعية ضباط البحرية التجارية للدورة الثانية عشر بالأكاديمية البحرية فرع الأستاذية في التكنولوجيا.</p>

رد وزارة النقل

تقوم الأكاديمية البحرية بمنزل بورقبيية بتكوين ضباط لفائدة البحرية الوطنية والبحرية التجارية طبقا لأحكام الأمر عدد 398 المؤرخ في 24 فيفري 2004 والمنقح بالأمر عدد 3347 بتاريخ 31 أكتوبر 2011 والمتعلق بتنظيم الأكاديمية البحرية وضبط نظام التكوين بها. ويُختتم التكوين بالأكاديمية البحرية فيما يخص شعبة البحرية التجارية بالحصول على نوعين من الشهادات:

- شهادة ضابط وشهادة مهندس،
- شهادة ضابط وشهادة الاستاذية في التكنولوجيا (موضوع السؤال المطروح).

وبخصوص المناظرات التي تقوم بها وزارة الدفاع الوطني لانتداب تلامذة ضباط لتكوينهم بالأكاديمية البحرية بمنزل بورقبيية، فإنها تتم طبقا للإجراءات المعمول بها، حيث تتولى وزارة الدفاع الوطني إصدار بلاغا صحفيا في الغرض قصد الانتداب لفائدة قطاع النقل لتكوين ضباط في اختصاص البحرية التجارية للعمل على متن السفن التجارية. (ولا تعني بذلك الانتداب لفائدة وزارة النقل، بل لفائدة قطاع النقل).

ويخضع التكوين بالأكاديمية البحرية في اختصاصات البحرية التجارية لأحكام الأمر عدد 398 لسنة 2004 المشار إليه أنفا. كما أنّ فرص العمل لخريجي هذه الأكاديمية، وعلى غرار بقية مؤسسات التكوين العالي، تخضع لقاعدة العرض والطلب بسوق الشغل الوطنية.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنّ حاجيات قطاع البحرية التجارية من ضباط (سطح وميكانيكيين) يتمّ تقديرها بصفة اجمالية بالتنسيق مع المجهزين والناقلين البحريين التونسيين باعتبار عدد سفنهم واستثماراتهم المستقبلية في سفن جديدة، وكذلك مع وزارة الدفاع الوطني باعتبار طاقة الاستيعاب المتوفرة بالأكاديمية البحرية بمنزل بورقبيية.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ وزارة النقل ليس لها أي تعهد مع المعنيين بالأمر لتشغيلهم، غير أنها تبذل كل الجهد بالتنسيق مع ديوان البحرية التجارية والمواني وبالتعاون مع المجهزين البحريين التونسيين وغيرهم قصد إيجاد أماكن تربص على متن سفنهم للمتخرجين وتسهيل عملية انتدابهم للعمل على متن السفن التجارية التونسية أو الأجنبية.

وفي نفس الإطار، وتطبيقا لأحكام الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للملاحين في صيغتها المعدلة، المرخص للجمهورية التونسية في الإنضمام إليها بالقانون عدد 46 لسنة 1994 المؤرخ في 9 ماي 1994، قامت وزارة النقل بإبرام مذكرات تفاهم للاعتراف المتبادل بالمؤهلات والإقرارات البحرية مع العديد من الدول الأطراف في هذه الاتفاقية، مما سيمكّن من إيجاد فرص عمل للضباط وللبحارة التونسيين على متن السفن الرافعة لعلم هذه الدول.